التحضر في الأردن بين النمط التابع والنمط السريع (دراسة وصفية)

عبد العزيز على الخزاعله
قسم الاجتماع، جامعة اليرموك
اربد - الأردن

ملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التحضر ونمو المدن في المجتمع الأردني، حيث بينت الدراسة أن التحضر قد جاء نتيجة التداخل ما بين علاقات التبعية التي تعززت بسبب تضخم القطاعات الخدمية والادارية ، وما بين تزايد الهجرات نحو المدينة، سواء كانت هجرة من الريف الى المدن أو هجرة قسرية للفلسطينيين. فتركز الادارات والخدمات في مراكز حضرية - مدن - معينة، أدى الى ان تستقطب هذه المدن الفائض السكاني من الريف والمهجّرين من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والعائدين من الجاليات الأردنية في الخارج .

Abstract

This study is about urbanization and urban growth in the Jordanian Society. It makes clear that urbanization has been the result of interaction between two factors: dependence as implemented through overgrowth of the administration and service section; and the increasing migration to the cities, whether this has been from rural areas of forced migration. Concentration of these sections in the urban centres formed an attraction to population surplus in the rural areas, the people dismissed from the occupied teritories, and the repatriating groups.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التحضر في الوقت الحاضر ظاهرة «طاغية» تفرض نفسها بقوة على دارس المجتمع ، وهذا لا يعني أن المدينة ظاهرة حديثة أو جديدة ، وانما نمو المدن على هذا النحو هو الذي أصبح يفرض نفسه. فتمركز عدد كبير من السكان هو الجديد في الأمر، وهو مبعث الاهتمام بتخصيص فرع من فروع علم الاجتماع (1) لدراسة المدينة.

واذا كانت تجربة التحضر التاريخية الغربية قد جاءت تجربة «صحية» في مجملها، اما لتوفر ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مواتية، أو نتيجة لتحكم الدولة في مجمل عوامل التحضر، فإنها جاءت غير ذلك في البلدان النامية ، لأن هذه الدول لم تتوفر لها الظروف التاريخية لإفراز نمط صحي للتحضر - كما توفر لأوروبا الغربية - ولم تشهد

تحولات جذرية تستطيع الدولة من خلالهاالتحكم في مجمل عوامل التحضر - كما حدث في دول أوروبا الشرقية -، ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه - ولا تزال - هذه الدول من التخلف الاقتصادي، أخذت تشهد حركة تحول حضري سريع ، دون أن يواكبها نمو اقتصادي أو صناعي، الأمر الذي انعكس في مدنها على هيئة بطالة، وعمالة متدنية، وفقر، وأحياء فقيرة، هذا فضلا عن تركز هذه الحركة في مدينة واحدة كبيرة أو مدينتين، مما أدى الى اختلال توازن أحجام مدنها بصورة لافتة للنظر.

ولما كان الأردن ينتمي الى الدول النامية، ويشاركها في الخصائص العامة لعملية التحضر، فقد خبر هو الآخر نمو المدن باضطراد منذ تأسيس الدولة، وقد تبدت هذه الظاهرة بوضوح في مدينتي عمان والزرقاء، اللتين تعدان أكبر مركزين حضريين، حيث أصبحت الهياكل الأساسية لهما، ولمدن أخرى، غير قادرة على الوفاء بمتطلبات سكانها، الذين أخذوا يتزايدون بمعدلات كبيرة للغاية، الأمر الذي انعكس على الأحوال الاقتصادية والفزيقية والاجتماعية للمدينة الأردنية، التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة والعمالة المتدنية، فضلا عن الازدحام ومشكلة الإسكان وغيرها.

تعريف بأهم المفهومات:

يرتبط تقدم أي فرع من فروع المعرفة العلمية، بتقدم مناهج البحث المتبعة فيه، والتي تقوم بدورها على التحديد الدقيق لمدلول « المفهومات» *Concepts*. وهذه الدراسة تشتمل على عدد من المفهومات مازال علماء الاجتماع يختلفون فيما بينهم على تحديد مدلولها ومن ثم حول تعريفها. وسأحاول تاليا توضيح أهم هذه المفهومات .

1 - التحضر *Urbanization*:

تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بالتحضر.(2) لكن معظمها يشير الى أنه يقصد به العملية التي بمقتضاها يزداد عدد سكان الحضر في دولة أو اقليم ما بطريقتين: أو إحداهما:

1 - زيادة عدد المراكز الحضرية .
2 - زيادة حجم سكان المراكز الحضرية القائمة بالفعل - سواء من خلال الزيادة الطبيعية أو من خلال الهجرة الوافدة اليها - مع ما يصاحب ذلك من تحول السكان لمزاولة المهن الشائعة في تلك المراكز ، وما ينتج عن ذلك من تغيّر في أنماطهم السلوكية.

2 - المدينة: *City*

تعددت معايير التمييز ما بين المدينة والقرية ، حيث توجد عدة معايير،بعضها يرتبط بالحجم، والبعض الآخر يرتبط بمعايير اقتصادية وسياسة وادارية وتاريخية ،ونظرا لتعدد وتباين تعريفات المدينة،(3) فإن هذه الدراسة سوف تعتبر كل تجمع سكاني بلغ تعداده *10,000* نسمة فأكثر مدينة ، بالاضافة الى مراكز الأولوية ، حتى لو لم تصل الى هذا العدد تعتبر مدينة . ويتميز هذا التعريف بأنه يوفر إمكانية اجراء مقارنات عالمية ومحلية في آن واحد.

3 - التضخم الحضري *Overurbanization*:

يربط فيليب هوسر *(Housser)* ما بين المشكلات الاقتصادية للدول النامية والتحضر، بمعنى أن الدول النامية لا تمتلك في الوقت الحاضر الأساس الاقتصادي الذي يضمن لسكانها الحضريين مستوى معيشيا مماثلا لما هو قائم في الدول الغربية(هوسر، *143:1975*) . ويمكن القول أن هوسر قد وفق في ربطه ما بين تدني مستوى معيشة سكان الحضر في الدول النامية ، وبين ضعف الأساس الانتاجي القومي الذي يمكن أن يرفع مستوى معيشة هؤلاء السكان الحضريين، أما الجانب الذي أخفق فيه، فهو سيطرة الواقع الحضرى الأوروبي على فكره واتخاذه مقياسا أو محكا لتعريف هذه الظاهرة في الدول النامية . لكن المقصود بالتضخم الحضري هو عدم التوازن في حجم وتوزيع سكان الحضر في الدول النامية، حيث ترتفع نسبة السكان في المدن قياسا الى مرحلة نموها الاقتصادي ، وهذا عائد الى استمرار تدفق المهاجرين العاطلين ، والذين يمثلون عمالة هامشية وجزئية تزيد من نسبة البطالة في الدول النامية. وعليه فإن التضخم الحضري يشتمل على معنيين مهمين:

الأول: المعنى النوعي وهو يشير الى ضخامة سكان الحضر بالنسبة الى مستوى التطور الاقتصادي.

الثاني : الحجمي ويشير الى سوء توزيع هؤلاء السكان بين المدن.

مبررات الدراسة وأهميتها:

تزايد سكان الوطن العربي بدرجة كبيرة في النصف الثاني من هذا القرن، حيث تزايد عدد السكان من *75* مليون نسمة عام *1950* الى *122* مليون نسمة عام *1970* (ابراهيم ، *1979* : *91*)، ووصل عدد السكان الى حوالي *190* مليون نسمة في منتصف الثمانينات (ابراهيم، *1988*: *240*)، وصاحب هذه الزيادة كذلك زيادة في سكان المدن وأهميتها النسبية، فبعد أن كان سكان المدن يمثلون أقل من*10* ٪ في بداية هذا القرن، ارتفعت النسبة الى *25* ٪ في منتصف القرن ثم الى حوالى *40* ٪ في عام *1975* (*1979*: *91*) ، والى حوالي*60* ٪ عام *1980* كما يبدو من الجدول التالي:

جدول رقم (١)

نسبة سكان المدن في عدد من الأقطار العربية بين عامي ١٩٥٠-١٩٨٠

القطر	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٨٠
مصر	٣٢	٤٥	٤٥
المغرب	٢٣	٣٥	٤٠
لجزائر	٢٥	٣٥	٦٠
سوريا	٣٥	٤٢	٥٠.٣
لبنان	٤٠	٥٥	٧٦
العراق	٣٥	٤٣	٧١.٦
الأردن	٣٥	٤٤	٦٠
المشرق العربي	–	–	٧٦

المصدر: تم تجميع الجدول من:

- ابراهيم، سعد الدين، حاضر المدن العربية ومستقبلها، الفكر العربي، عدد 10 مارس - ابريل، 1979، ص 92، وذلك لعامي 1950 و1970.

أما بالنسبة لعام 1980 فمن المصدر التالي :

-United Nations ,World Statistics in Brief. New York : UN, 1983

يبدو من الجدول رقم(1) أن هناك انحسارا للريف ونمرا سريعا للحضر، وإزاء هذا الوضع فإنه تظهر أمامنا عدة مبررات لدراسة هذا الموضوع في الأردن يمكن اجمالها في النقاط التالية :

1 - قلة الدراسات التي تعنى بالمدن، مقارنة بالدراسات التي تندرج تحت علم الاجتماع الريفي والعائلي والجريمة. يضاف الى ذلك أن كثيرا من الدراسات قد عالجت نمو المدن في العالم الثالث من منظورات غربية دون مراعاة جادة لخصوصيات نمو المدن في البلاد النامية والتي تختلف عن التجربة الأوروبية.

2 - أن سكان المدن يمثلون الغالبية من السكان في كثير من بلدان العام الثالث ومنها الأردن.

3 - أن المدينة الأردنية باتت تعاني العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والفيزيقية ، وأصبحت بحاجة فعلية الى رؤية نظرية يمكن على ضوئها تحديد أسباب هذه المشكلات .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

1 - معرفة نمط التحضر الذي شهدته المدينة الأردنية.

2 - دراسة نمو المدن في الأردن، من حيث تحديد بداية هذه الظاهرة وقياسها وتحديد دلائلها .

3 - معرفة مدى تأثير تأسيس الدولة وإنشاء الادارات والمؤسسات والمنشآت على تحطيم البنى الاقتصادية الانتاجية للريف وإقامة اقتصاد تابع . وتأثير ذلك على الهجرة من الريف الى المدن للعمل في المؤسسات والمنشآت الحكومية الناشئة .

4 - دراسة نمو المدينة الأردنية في ضوء الهجرات القسرية للفلسطينين.

فروض الدراسة:

تفترض الدراسة الراهنة ما يلي:

1 - هناك علاقة ما بين الأنماط الانتاجية المشاعية، والرعوية الزراعية(ما قبل الرأسمالية)،

التي وجدت في فترة ما قبل تأسيس الدولة وما بين التوازن التقليدي *Traditional Equalibrium* لسكان البادية والريف والمراكز الحضرية.

2 - هناك علاقة ما بين تأسيس الدولة وإنشاء المؤسسات والدوائر والمعسكرات، وما بين التحضر التابع *Dependent Urbanization* الذي تمثل في استقطاب المراكز الحضرية للمهاجرين من الريف ومن «الأقطار» العربية المجاورة.

3 - هناك علاقة ما بين توحيد الضفتين وما بين الاتجاه نحو نمط التحضر السريع *Rapid Urbanization*.

منهج الدراسة :

استمدت هذه الدراسة مادتها من مصدرين : تاريخي، تمثل في الكتب المتخصصة بتاريخ الأردن ، ومؤلفات الرحالة والمستشرقين الذين زاروا شرقي الأردن منذ بداية القرن التاسع عشر. ومصدر آخر إحصائي تمثل في البيانات والنشرات الإحصائية للسكان لعدد من السنين. وبهذا استفادت الدراسة من مجموعة من المناهج أهمها: المنهج التاريخي *Historical Method* حيث تمت الاستعانة به لمعرفة نمو السكان في الأردن، والفروق الريفية الحضرية في سنوات متعددة. واستعانت الدراسة أيضا بالمنهج المقارن *Comparative Method* ، لمقارنة نمو وحجم كل من سكان المدن والريف في الأردن من جهة ، ومقارنة نسبة سكان المدن في الأردن الى نفس النسبة عربيا وعالميا، كذلك استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي *Descriptive Method* في وصف المجال الجغرافي والبشري والزمني للدراسة، ووصف دلائل نمو المدن.

في ضوء ما سبق فإني سأتناول ما يلي:

1 - السكان في شرقي الأردن قبل تأسيس الدولة.
2 - نمو السكان والاتجاه نحو نمط التحضر التابع *1921 - 1950*.
3 - توحيد الضفتين والاتجاه نحو نمط التحضر السريع.
4 - مستقبل المدينة الأردنية.

أولا: السكان في شرقي الأردن قبل تأسيس الدولة:

عرفت المنطقة العربية تاريخيا ثلاثة أنماط معيشية متميزة، ولكنها متداخلة، وهي: نمط البداوة والنمط الريفي ونمط المدن الحضرية. وعلى الرغم من أن المعلومات والسجلات الموثوقة عن السكان في المجتمع العربي حتى القرن التاسع عشر تعتبر نادرة، حيث لا تتوفر أي سلاسل زمنية احصائية عن حجم السكان إلا لعدد محدود من الأقطارالعربية أهمهاالجزائر، مصر، و العراق(*1979: 87*)، إلا أن المنطقة العربية تعتبر من أول مناطق العالم التي عرفت ظهور مدن كبيرة مثل بغداد، دمشق، القاهرة، لكن نمو هذه المدن لم يكن بسبب تزايد الهجرة الريفية وأنما كان على حساب مدن أخرى خارجية. فنمو بعض المدن العربية في عصور الازدهار كان يتطلب وجود قاعدة ريفية كبيرة ومستقرة لانتاج ما تحتاجه هذه المدن من الغذاء. يقول سعد الدين ابراهيم «لم تكن تكنولوجياالزراعة تسمح بأن ينتج الفلاح إلا ما يكفيه ويكفي نصف شخص آخر. لذلك كان نمو بغداد - مثلا - إلى

ما يزيد على المليونين في قمة الازدهار العباسي يحتاج إلى قاعدة سكانية ريفية تصل إلى أربعة ملايين شخص على الأقل لكي يوفروا فائضا غذائيا يذهب إلى سكان بغداد، لهذا السبب - إن لم يكن لغيره - ظل الوزن لكل من سكان الريف والحضر مستقرا بحدود 90٪ للريف و 10٪ للمدن(1979: 93).

بالنسبة إلى شرقي الأدرن لم تكن توجد هناك مدينة بالمعنى التقليدى للمدن العربية، بل كانت توجد مراكز حضرية صغيرة في بعض المناطق، حيث كانت مناطق شرقي الأردن في القرن التاسع عشر مسرحا للصراع البدوي، و كانت القرى متناثرة. وتعتبر السلط أهم مركز حضري في القرن التاسع عشر، و التى تطورت العلاقات التجارية معها، نتيجة لتوسطها ما بين المدن الفلسطينية و العشائر البدوية. و يقول بيركهارت عنها عام 1812 «ان القسم الأكبر منهم مزارعون، و قليل منهم حائكو ثياب، و بها عشرون حانوتا تبيع بالجملة بضائع لتجارالناصرة و دمشق و نابلس و القدس، كما تزود البدو بأصناف الأثاث و اللباس. و الأسعار أعلى بخمسين بالمائة على الأقل مما هي عليه في دمشق» «بيركهارت، 1969: 79». ويذكر بيركهارت أيضا أن عدد العائلات في السلط بلغ أربعمائة عائلة مسلمة و ثمانين عائلة مسيحية (1969: 78). أما عمّان فكانت هي الأخرى مسرحا للصراع بين عشائر بنى صخر و العدوان، و يصفها بيركهارت، (1812م) بأنها عبارة عن آثار قديمة، و فيها نبع ماء و لا تقيم فيها أى جماعات سكانية (1969: 82 - 89). و كان أول من سكن عمّان في العصر الحديث هم الشركس عام 1878م، حيث جاءوا اليها من قفقاسيا بعد أن اضطهدهم قيصر روسيا، و تمكن الشركس من حماية أنفسهم من اعتداءات القبائل بعد أن حصنوا «قريتهم» و استتب الأمن بعد ذلك في عمّان مما شجع تجار نابلس و دمشق للاستيطان فيها حيث وصل عدد سكانها في بداية هذا القرن نحو ألفي نسمة. (العابدى. 1971 : 115).

أما إربد فيذكر جميع الرحالة الذين زاروها أنها كانت قليلة العدد، حيث لم يزد عدد سكانها عن 300 نسمة عام1875(4). و يقدر عودة القسوس في مذكراته التى تعود الى عام 1885 م عدد سكان القرى التالية في منطقة اربد: ملكا: 600 نسمة، اربد: 700 نسمة، ابدر: 150 نسمة، كفر أسد: 250 نسمة، ابدر السعنة: 100 نسمة، حوفا: 350 نسمة، سمر: 220 نسمة، سمو200 نسمة، بيت راس: 100 نسمة، البارحة: 300 نسمة، كفر جايز: 150 نسمة، مرو: 230 نسمة، سموع: 180 نسمة (الموسى وماضى، 1959: 5)، و يضيف القسوس أن قضاء الكرك لم يكن يوجد به سوى ثلاث قرى هي: العراق و كثربا و خنزيرة.

و قد قدر كونيكوف (Konikoff) سكان شرقي الأردن عام 1915 بحوالي 788، 131 نسمة، و قدرهم كل من سمرست(Sumersit) و بيك(Beake) عام 1920 بحدود 230,000 نسمه .

تقديرات كونيكوف و كل من سمرست و بيك لسكان شرقي الأردن عامي 1915 و 1920 .

جدول رقم (٢)

المنطقة	تقدير كونيكوف ١٩١٥	٪	تقدير كل من سمرست وبيك. ١٩٢٠	٪
عجلون	٦١.٥٠٠	٤٦,٧	١٠٠,٠٠٠	٤٣.٤
البلقاء	٢٧.٢٣٥	٢٨.٢	٨٠,٠٠٠	٣٤.٨
الكرك	١٩.٥٥١	١٤.٨	٤٠,٠٠٠	١٧.٤
الطفيلة	٧.٧٥٠	٥.٩		
معان	٥.٧٥٢	٤.٤	١٠,٠٠٠	٤.٤
المجموع	١٣١.٧٨٨	١٠٠	٢٣٠,٠٠٠	١٠٠

المصدر: بالنسبة لعام *1915* من: *Konikoff,Altrans-Jordan:An Economic Survey, Jerusalem,1946,P:17*

و بالنسبة لعام *1920* من: الموسى، سليمان، تأسيس الأمارة الأردنية، عمان، دائرة الثقافة و الفنون، *1971*ص *126*.

ويعود التفاوت الواضح في عدد السكان بين تقدير كونيكوف وتقدير كل من سمرست وبيك، إلى عدم وجود الحدود السياسية الحالية آنذاك، وعدم استقرار القبائل البدوية في منطقة معينة.

ويعتبر التقرير الذي قدمه كاتب العشائر الى الشريف شاكر بن زيد نائب العشائر في *23* - آب - أغسطس *1922*أول مصدر « موثق» يبين واقع السكان في شرقي الأردن عند تأسيس الدولة. وقد تضمن التقرير جدولين. الجدول الأول: يتضمن أسماء العشائر وعدد أفرادها وأسماء شيوخها، أما الجدول الثاني فيتضمن أسماء المدن والقرى وعدد سكانها، وقد ورد في التقرير مايلي:

(الموسى، *1974*: *187*)

1 - لواء البلقاء(السلط): ويضم *15* بلدة وقرية وعدد سكانه *39،600* نسمة.

وأهم بلداته : السلط : *20،000* نسمة عمان: *6،400* نسمة.

وادي السير: 3،200 نسمة مأدبا: 2،400 نسمة.

2 - لواء عجلون (إربد) : ويضم 101 بلدة وقرية وعدد سكانه 69،330 نسمة.
وأهم بلداته: الرمثا: 4،500 نسمة، اربد: 3،500 نسمة .

كفرنجة: 3،200 نسمة، سوف: 3،200 نسمة.
3 - لواء الكرك: ويضم 8 بلدات أهمها:
الكرك : 3،000نسمة، الطفيلة: 2،500 نسمة.

وبهذا يكون مجموع السكان المستقرين في شرقي الأردن 122،430 نسمة، يضاف اليهم 102،950 نسمة من البدو الرحل ليصبح مجموع سكان شرقي الأردن عام (1922) 225،380 نسمة، باستثناء منطقتي العقبة ومعان لأنهما لم تضما الى الدولة الأردنية الا عام 1925.
من خلال ما تقدم فانه يمكن ابداء الملاحظات التالية:
1 - إن عدد السكان كان قليلا جدا، للأنماط المعيشية الثلاثة،المتمثلة في البداوة و الريف و الحضر، و هذا يعنى أن الأردن شأنه في ذلك شأن بقية المجتمعات العربية آنذاك، كان محكوما بما يسميه علماء الديموغرافيا «بالتوازن التقليدى"Traditional Equalibriun للسكان . و تطلق هذه التسمية على مرحلة من تطور المجتمعات البشرية اين تكون فيها نسبة المواليد و الو فيات مرتفعة بحيث يلغي كل منهماأثر الآخر، و بالتالي يظل عدد السكان على ما هو عليه.

2 - أن نسبة السكان في المراكز الحضرية كانت قليلة بالنسبة الى مجموع السكان، فإذا اعتبرنا مراكز الألوية مراكز حضرية، فإن عدد سكانها وصل الى 26،500 نسمة عام 1922م أى ما نسبته 11،8٪.

3 - ان غالبية السكان يتركزون في الجزء الشمالي من شرقي الأردن فيما يعرف اليوم بمحافظة إربد، فقد ضمت 46،7٪ من سكان شرقي الأردن حسب تقدير كونيكوف عام 1915، 43،4 ٪ حسب تقدير كل من سمرست وبيك عام 1920، 56،6٪ من السكان المستقرين، 30،8٪ من السكان المستقرين والرحل معا حسب تقرير نائب العشائر عام 1922، وهذا يعود إلى طبيعة المنطقة الزراعية الانتاجية اذا ما قورنت بمناطق شرقي الأردن الأخرى.

ثانيا: نمو السكان و الإتجاه نحو نمط التحضر التابع
1921-1950.

إن أحد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هو معرفة نمط التحضر الذى شهدته المدينة الأردنية، هل هو مشابه لنمط تحضر المدن العربية و العالمية؟. أم أن هناك خصوصية لنمط التحضر في الأردن؟

بشكل عام، عرفت المدينة العربية و العالمية عدة أنماط للتحضر،فنمط التحضر التقليدي الذى يتسم بتركيب سكاني من الحضريين و المهاجرين و تتعايش في ظله القيم الثقافية التقليدية عرفته معظم المدن العربية التاريخية(بغداد، دمشق، القاهرة). أما نمط التحضر

الصناعي فقد عرفته المدينة الأوروبية بعد الثورة الصناعية. أما نمط التحضر التابع فيلاحظ وجوده في معظم مجتمعات العالم الثالث، حيث أنها تعاني من ظاهرة التبعية في معظم جوانبها، و تنعكس بالتالي على ما هو سائد، و هناك من الظواهر ما يغذي حالة التبعية هذه، فضعف الإنتاج الريفي، و تركز الخدمات و الإدارات بالمدينة أدى إلى تدفق المهاجرين بشكل واسع الى مراكز المدن، و مما زاد في الإتجاه نحو التحضر التابع في العالم الثالث هو الزيادة المضطردة في نمو السكان نتيجة للتقدم الصحي.

شهدت المدينة الأردنية نموا مستمرا في الفترة من *1921-1950* نتيجة للضعف المستمر للاقتصاد الريفي، و تبعية الأنشطة الاقتصادية الحضرية للخارج كما هو الحال في معظم بلدان العالم الثالث، و مما زاد في ذلك هو تركز الخدمات و الإدارات للدولة الأردنية عند تأسيسها في "مدن" معيّنة: و لهذا نمت بعض المدن نموا مضطردا، في حين تراجعت الأهمية النسبية لمدن أخرى، خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى لتأسيس الدولة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

عدد سكان المدن الرئيسية الاردنية في بعض السنوات

السنة /المدينة	١٩٢٢	١٩٤٣	١٩٤٦
عمان	٦.٤٠٠	٣٠.٠٠٠	٦٥.٧٥٤
السلط	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	١٤.٤٧٩
إربد	٣.٥٠٠	١٥.٠٠٠	٦.٦٩٣
الكرك	٣.٠٠٠	١٢.٠٠٠	٦.٩٩٨

المصدر:

بالنسبة لعام *1922* من الموسى، سليمان، تأسيس الإمارة الأردنية *1921-1924*، ط2، عمان، *1974*، ص *178*.

بالنسبة لعام *1943* من: *Konikoff, A: Op. Cit, Table I. V, P106*

و بالنسبة لعام *1946* من. الموسى، سليمان، الماضي، منيب، مرجع سابق، ص *448*.

إن النمو الذى حصل في عدد من المدن الأردنية بعد تأسيس الدولة، يعود لأسباب تتعلق بأن البلاد قد أصبحت تابعة في تطورها السياسي و الاقتصادى، فعرفت المركزية

لأول مرة. و مما يعزز الإتجاه نحو نمط التحضر التابع، أنه قد ظهرت إلى الوجود في شرقي الأردن مدن بدون أساس إنتاجي، فعمان لم تكن تسكنها أي جماعات سكانية حتى عام 1812، كما وصفها بيركهارت، و سكنت لأول مرة عام 1878 من قبل المهاجرين الشركس، كذلك الزرقاء التي أصبحت بعد فترة قصيرة ثاني مدينة أردنية من حيث الحجم السكاني، يعود ظهورها إلى عام1926عندما شكلت حكومة الانتداب البريطاني "قوة حدود و شرقي الأردن"، و جعلت منطقة الزرقاء مقرا لها (محافظة، 1973: 42)، و أقامت فيها منشآت و معسكرات للجيش، و منذ ذلك التاريخ بدأت الزرقاء تنمو بإضطراد كمدينة حربية، كذلك مدينة المفرق التي تعتبر مدينة نقل يعود بدء نموها إلى عام 1931 حين وقعت الحكومة الأردنية إتفاقا مع شركة نفط العراق لتمديد أنابيب البترول إلى حيفا عبر الأراضي الأردنية، فأنشأت الشركة ورشا للصيانة، و مستودعا للأنابيب، كذلك أنشئ مطار فيها و معسكرات للجيش الإنجليزي.

و قد تميزت هذه المدن (الزرقاء، المفرق، عمان إلى حد ما) بعدم وجود أساس إنتاجي لها، و إكتسبت وجودها و أهميتها من طابعها الخدمي التجاري أو الحربي التابع، الذى رافق التوسع في المنشآت العسكرية، و في مقابل ذلك فقدت بعض المدن المقدرة بحوالي 45 أهميتها التاريخية، أو تطورت ببطء شديد مثل السلط، الكرك، إربد .

و قد قدر عدد سكان الأردن عام 1943 بنحو 340.000 نسمة منهم 180،000 نسمة مستقرون، و 120،000 أنصاف بدو (متنقلون لفترات معينة) و 40،000 بدو متنقلون.

و كتعبير إحصائي عن أهمية المدن، بلغ عدد سكان 9 بلدات "مدن" يزيد عدد سكان كل منها عن ألفي نسمة 117،077 نسمة أو ما نسبته 35٪ من مجموع السكان المستقرين، أو 27٪ من مجموع السكان في البلاد عام 1946 (الموسى وماضى،1959:448) .

و على الرغم من أن عدد السكان قد ظل قليلا نسبيا، و بحدود 600،000 نسمة عام 1950 كما قدرته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية و هو العام الذي أنشئت فيه، إلا أنه يمكن معرفة درجة التحضر من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم (٤)

التوزيع الريفي الحضري لسكان الاردن عام ١٩٥٠

اللواء	القضاء	مجموع عدد السكان	٪	سكان المدن*	٪	سكان القرى	٪
البلقاء	عمان	١١٧ ٧٧٥	٢٠	٥٨٨٠٥	٥٠	٥٨٩٧٠	٥٠
	السلط	٨٣٥٢٩	١٤	٢٥٢٦٩	٣٠.٤	٥٨١٦٠	٦٩.٦
	مادبا	٤٢٧٩٤	٧	٨٣٠٦	١٩.٤	٣٤٤٨٨	٨٠.٨
	المجموع	٢٤٤٠٩٨	٤١	٩٢٤٨٠	٣٧.٩	١٥١٦١٨	٦٢.١
عجلون	اربد	١٦٦١٧٨	٢٨	١٦٤٣٤	٩.٩	١٤٩٧٤٤	٩٠.١
	حرش	٣٨٧٢١	٦	٢٦٧٨	٧	٣٦٠٤٣	٩٣
	عجلون	٣٠٧٢٢	٥	٢٦٥٨	٨.٧	٢٨٠٦٤	٩١.٣
	المجموع	٢٣٥٦٢١	٣٩	٢١٧٧١	٩.٢	٢١٣٨٥٠	٩٠
الكرك	الكرك	٧٩٠٨٧	١٣	١١١٠٦	١٤.١	٦٧٩٨١	٨٥.٩
	الطفيلة	٢٣٤٦١	٤	١١٥٠٥	٤٩.١	١١٩٥٦	٥٠.٩
	المجموع	١٠٢٥٤٨	١٧	٢٦٦١١	٢٢.١	٧٩٩٣٧	٧٧.٩
معان		١٧٧٣٣	٣	٧٧٣٨	٤٣.٦	٩٩٩٥	٥٦.٤
المجموع		٦٠٠،٠٠٠	١٠٠	١٤٤٦٠٠	٢٤.١	٤٥٥٤٠٠	٧٥.٩

المصدر :

دائرة الاحصاءات العامة. النشره الاحصائية الاردنية العامة لعام ١٩٥٠.

عدد(١) بيان رقم ١و٢ . ص٢١ و ص٢٦.

* سكان المدن هم سكان الأقضية والمناطق التي توجد فيها بلدية.

جدول رقم (٥)

المراكز الحضرية في الاردن عام ١٩٥٠

اللواء	القضاء	أقل من ٥٠٠ نسمة	من ٥٠٠ ـ ١٠٠٠	من ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠	أكثر من ٢٠٠٠ نسمة	المجموع
البلقاء	عمان	٥٥	٣	٥	٥	٦٨
	السلط	٢٩	٨	ـــ	٢	٣٩
	مأدبا	٤٦	١	ـــ	٢	٤٩
	المجموع	١٣٠	١٢	٥	٩	١٥٦
عجلون	اربد	٦٨	٤٠	٣٠		
	جرش					
	عجلون					
	المجموع	١١٢	٥٤	٣٩	٢١	٢٢٦
الكرك	الكرك					
	الطفيله					
	المجموع	٥٢	٢٠	١٢	٤	٨٨
معان	معان	١٠	٣	١	١	١٥
المجموع	الكلي	٣٠٤	٨٩	٥٧	٣٥	٤٨٥

المصدر:

دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية الأردنية لعام *1950* ، عدد *1* ، ص *15* .

يتبين من الجدول أعلاه ،أن نسبة سكان المدن وهي مراكز الأقضية ومراكز البلديات قد بلغت *24،1* ٪ على مستوى الأردن ، وتزداد درجة التحضر في منطقة عمان والسلط ومأدبا حيث يسكن *37،9* ٪ من سكان هذه المناطق في مدن ، وهذا يعود إلى نمو عمان المضطرد بسبب تركز الخدمات والادارات فيها .

ويلاحظ أيضا أن أقل درجة للتحضر كانت في أقضية الشمال (اربد ، جرش، عجلون)، حيث بلغت نسبة سكان المدن *9،2* ٪ .

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن عمّان والمناطق المحيطة بها هي التي ارتفعت فيها درجة التحضر، فقد ازداد سكان منطقة عمّان والمناطق المحيطة بها من 39،600 نسمة يقيمون في 15 بلدة و قرية سنه 1922 الى 244،98 نسمة عام 1950، في حين إزداد عدد سكان منطقة عجلون من 69،330 نسمة يسكنون في 101 قرية الى 235،621 نسمة سنة 1950، بمعنى أن نسبة سكان منطقة عمان قد إرتفعت من 32،7 ٪ عام 1922 إلى 40،7 ٪ عام 1950، في حين إنخفضت نسبة سكان منطقة أربد من 56،6 الى 39،4 لنفس الفترة .

إن عمّان و بعض المدن الأردنية هي التى نشأت و تطورت نتيجة لتطور قطاع الخدمات المرادف للتوسع في أجهزة الدولة و مؤسساتها، أما المراكز الحضرية الأخرى، فقد حافظت على طابعها الزراعي التجاري، أو هي إكتسبت طابعا مدنيّا أكثر من السابق مع محافظتها على مستوى محدود من النمو السكاني، أو هي مدن تراجعت سكانيا نتيجة تدني مستوى نموها الاقتصادي، و تراجعت أيضا مكانتها التقليدية كمراكز إدارية أو كأسواق محلية أو كمواقع رئيسية على طرق المواصلات. و عليه يمكن القول أن نمو المدن الأردنية حتى عام1950 لم يكن نتيجة لتطور القوى المنتجة (الصناعية مثلا)، بقدر ما كان نتيجة للتطور الذي حصل في بعض المراكز الحضرية لمراكز الإدارات و المؤسسات الحكومية و كونها مراكز للتبادل التجاري الداخلي والخارجي، الأمر الذي جعل المدن تنمو بطفرات سريعة لا تفسرها الزيادة الطبيعية للسكان وحدها، بل تحولهاإلى مراكز لجذب القوى العاملة من الريف و المدن، و من بعض الأقطار العربية المجاورة. و قد إستقطبت عمان الفائض السكاني من السلط، ومما ساعد على ذلك هو قرب المسافة نسبيا بينهما.

ثالثا: توحيد الضفتين والإتجاه نحو نمط التحضر السريع

شهدت المدينة الأردنية نموا سريعا بعد توحيد الضفتين، فإذا كانت الفترة السابقة على توحيد الضفتين قد شهدت نموا سريعا لبعض المدن فإن هذا النمو قد تضاعف بعد توحيد الضفتين، و يعود ذلك إلى:

1 -الهجرات القسرية المستمرة للفلسطينين.

2 - استمرار الزيادة في الإنفاق على مؤسسات الدولة التى تتركز في المدن، مما يعنى إستمرار جذبها للفائض السكاني الريفي .

فقد إرتفع عدد سكان الأردن «الضفة الشرقية» من 433،659 عام 1946 إلى 587،303 عام 1952 واستمرة سكان الأردن نموا وبإضطراد حتى وصل عددهم 2،669،817 نسمة عام 1985.(وزارة التخطيط 86 - 62:990).

و قد إستحوذت محافظة عمان على أكبر نسبة من السكان في الأردن حيث بلغت 48،1 ٪ عام 1961 و إرتفعت إلى 55 ٪ و 57 ٪ في عامي 1979، 1985على التوالي، في حين إنخفضت الأهمية النسبية لمحافظات أخرى كما يبدو من الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي لسكان محافظات الأردن لعدد من السنين.

المحافظة	١٩٦١ ٪	١٩٧٩ ٪	١٩٨٥ ٪
عمان والزرقاء*	٤٨.١	٥٥	٥٧
اربد والمفرق*	٣٠.٤	٢٨.٧	٢٧.٢
البلقاء	٨.٨	٧	٦.٨
الكرك والطفيلة*	٧.٥	٦	٥.٦
معان	٥.٢	٣.٣	٣.٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

وزراة التخطيط، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية *1986-1990*، عمان، جدول رقم 2 ص62.

(كانت المحافظات الحالية: الزرقاء، المفرق، الطفيلة حتى عام *1986* ضمن محافظات عمان و أربد والكرك)

وقد إنعكست الزيادة السكانية على نمو مدن معينة و بشكل سريع، فقد أدت الهجرات الداخلية الإختيارية و القسرية إلى تفريغ سكاني و خاصة من الضفة الغربية بعد عام *1967*، حيث تأثرت الهجرة بعوامل الجذب و الإستقطاب في مراكز النمو الرئيسية، نتيجة توافر فرص العمل والأجور و المرافق و الخدمات العامة.و قد مثل المحور الحضري الممتد من الزرقاء إلى عمان أهم منطقة جذب للهجرة الداخلية للسكان حيث إرتفعت نسبة السكان في المناطق الحضرية من حوالي *44* ٪ عام *1961* إلى *61* ٪ عام *1979*. والجدول التالي يبين درجة التحضر في مناطق المملكة لعام *1979*.

جدول رقم (٧)

درجة التحضر من محافظات المملكة لعام ١٩٧٩

المحافظة	نسبة سكان الريف ٪	نسبة سكان المدن ٪
عمان	١٨.٥	٨١.٥
اربد	٦٨.٤	٣١.٦
البلقاء	٧٥.٨	٢٤.٢
الكرك	٧٠.٤	٢٩.٦
معان	٤٠.٥	٥٩.٥
المعدل	٣٩	٦١

إن نمو المدينة الأردنية لم يكن بنفس الدرجة، فقد نمت مدن بدرجة أسرع، في حين أن نمو مدن أخرى قد تم ببطء شديد، كما يبدو من الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

المدن العشر الكبرى في الأردن ١٩٧٩

	١٩٢٢	١٩٤٦	١٩٥٢	١٩٦١	١٩٧٩
عمان	٦.٤٠٠	٦٥.٧٥٤	١٠٨.٤١٢	٢٤٦.٤٧٥	٦٢٣.٩٢٥
الزرقاء	——	——	٢٨.٤٥٩	٩٦.٠٨٠	٢١٦.٠٦٥
إربد	٣.٥٠٠	٦.٦٩٣	٢٣.١٦٤	٤٤.٦٨٥	١١٣.٠٤٨
الرصيفة	——	——	——	٦.٢٠٠	٤٩.٨٨٥
السلط	٢٠.٠٠٠	١٤٤٧٩	١٥٤٧٨	١٦.١٧٨	٣٣.٠٣٧
مأدبا	٢.٤٠٠	٥.٠١٢	٨.٥٥٩	——	٢٨.٢٣٦
الرمثا	٤٥٠٠	——	٨.٠٨٤	١٠.٦٤٢	٢٧.١٣٠
العقبة	——	——	٠.٢٨٣	٨٩٠٨	٢٦.٩٩٩
وادي السير	٣٢٠٠	——	——	——	٢٤.٤٠٠
صويلح	——	——	——	——	٢٣.٩٩٦

المصدر:

دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للمساكن و السكان، *1979*.

ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد ملامح نمو المدن الأردنية بمايلي:

1 - استمرار نمو المدن الأردنية التي ظهرت بدون أساس إنتاجي سلعي، ليس لأنها تشكل أسواقا للريف، بل لأستمرار الإنفاق على أجهزة الدولة التي تتركز في المدن و تدني الإنفاق على الخدمات و المشروعات التنموية الريفية، فنمت عمان من *65،754* عام *1946* إلى *246،475* و *623،925* من عامي *1961* و *1979* على التوالي. و نمت الزرقاء من *28،496* نسمة عام *1952* الى *96،080* نسمه و *216،065* في عامي *1961*، *1979* على التوالي لتحتل المراكز الثاني في المدن الأردنية من حيث عدد السكان، بعد أن كانت لا تذكر ضمن المدن الأردنية قبل الخمسينات.

2 - تطورت المدن ذات الأساس الإنتاجي ببطء شديد، بإستثناء إربد التى تمثل أسواقا للريف و تأثرت بالهجرات القسرية للفلسطينين.

رابعا: مستقبل المدينة الأردنية

الحديث عن مستقبل المدينة الأردنية له أكثر من جانب و أكثر من مستوى: اذ أنه يتوقف في جانب كبير منه على نمو السكان الإجمالي، و على مستوى الإفتراضات التي يمكن أن يضعها الباحث، و لو إستمر سكان الأردن في النمو بمعدلهم الحالي و هو مرتفع للغاية، 4،1 ٪ فهذا يعني، أنهم سيصلون إلى 4،716،191 عام 2000م و إلى 5،765،607 عام 2005م. و إذا إفترضنا أيضا أن نمو بعض المدن سيستمر بالمعدلات نفسها سكانيا و حضريا، فهذا يعني أن هذه المدن ستصبح مكتظة و غير قادرة على أداء أدنى الوظائف . و تجدر الإشارة إلى أن زيادة عدد سكان المدينة الأردنية يتوقف على ثلاثة عوامل هي:

أ - الزيادة الطبيعية(الفرق بين الوفيات و المواليد و التي تتراوح ما بين 3،1 ٪ و 3،4 ٪ (61:986-1990).

ب - إمتصاص الفائض السكاني من الريف

ج - الهجرات القسرية للفلسطينين واحتمالات عودة أعداد كبيرة من الجاليات الأردنية والفلسطينية إلى الأردن .

و عليه فإن عملية التحضر في الأردن ترتبط بقضيتين أساسيتين هما:

1 - إحتمالات معدلات النمو .

2 - الظروف و العوامل الخارجية .

القضية الأولى: إحتمالات معدلات النمو:

فالمدن الأردنية لا تنمو جميعها بنفس الدرجة و النسبة، فهي مرتفعة جدا في مدينة عمان و المدن المحيطة بها، و مرتفعة نسبيا في مدينة إربد، و تنمو ببطء في بقية المدن. فخلال 27 سنة و هي الفترة الممتدة ما بين تعداد عام 1952م و تعداد عام 1979م تضاعف عدد سكان كل من: عمان 6،75 مرة، و الزرقاء 7،6 مرة و أربد 4،9 مرة و السلط 2،1 مرة و الكرك مرة واحدة. و في حالة إستمرار الإتجاهات العامة السابقة للتحضر بنفس الصورة و على نفس المعدلات سكانيا و حضريا، فإن قراءة المستقبل - على الأقل من جانبه الكمي - تصبح ممكنة إلى حد كبير، لكن لا يمكن أن تستمر هذه المعدلات بنفس النسبة «فهناك في خبرة غيرنا من المجتمعات التي مرت بطور التحول السكاني و النمو الحضرى السريع، ما يفيد أنه بعد فترة تبدأ المعدلات المرتفعة بالتباطؤ التدريجي نتيجة عوامل إقتصادية و حضارية» (1988: 226 - 227)

و بالإستناد إلى تقديرات عدد سكان الأردن عام 1990 التي وصلت بحدود 3،155،616 نسمة، و عدد سكان المناطق الحضرية و التي وصلت بحدود 2،303،600 نسمة أي ما نسبته 73٪ من سكان الأردن يمكن وضع الجدوليين التاليين:

جدول رقم (٩)

تنبؤات تقديرية لنمو سكان الأردن

السنة	معدل نمو منخفض ٪٣.٤	معدل نمو متوسط ٪٤.١	معدل نمو مرتفع ٪٥
١٩٩٠	٣,١٥٥,٦١٦	٣,١٥٥,٦١٦	٣,١٥٥,٦١٦
٢٠٠٠	٤,٤٠٨,٤٨٦	٤,٧١٦,١٩١	٥,١٤٠,١٦٥
٢٠٠٥	٥,٢١٠,٦٣٩	٥,٧٦٥,٦٠٧	٦,٥٦٠,٣٠٠

جدول رقم (١٠)

تنبؤات تقديرية لنمو سكان المدنية الاردنية

السنة	معدل نمو منخفض ٪٣	معدل نمو متوسط ٪٤.٥	معدل نمو مرتفع ٪٦
١٩٩٠	٢,٣٠٢,٦٠٠	٢,٣٠٢,٦٠٠	٢,٣٠٢,٦٠٠
٢٠٠٠	٣,٠٩٥,٨٤٥	٣,٥٧٧,٤٢٠	٤,١٢٥,٣٩٦
٢٠٠٥	٣,٥٨٨,٩٣٣	٤,٤٥٨,١١٦	٥,٥٢٠,٧١١

القضية الثانية: الظروف و العوامل الخارجية:

يرتبط نمو سكان الأردن في فترات تاريخية معينة بعوامل و ظروف خارجية قد لا تستطيع الحكومة ضبطها والتحكم فيها، فالأردن يعتبر من أكثر الدول العربية التصاقا بالشعب الفلسطيني، حيث تأثر كثيرا بالهجرات القسرية للفلسطينين. يضاف إلى ذلك أن هناك جاليات أردنية و فلسطينية مقيمة في الخارج، والتي لم تدخل ضمن التعدادات السكانية السابقة. فبعد ما عرف بأزمة الخليج بدأت نسبة كبيرة من هذه الجاليات بالعودة إلى الأردن، و تشير بيانات وزارة الداخلية الأردنية إلى أنه قد عاد إلى الأردن خلال الفترة من 2-8-1990 الى 15-1991 269،744 أردني من الكويت (5)، و تتوقع الوزارة أيضا زيادة عدد الأردنيين العائدين من أقطار الخليج حتى نهاية عام 1991 حوالي 450،000 أردني - فلسطيني كحد أدنى.

إن هذه الزيادة الطارئة و الفعلية لسكان الأردن قد فاقت ما كان متوقعا. والتساؤل المهم هنا هو: أين سيقيم هؤلاء في الريف أم في المدن؟ إننا نتوقع أنه من الصعوبة على هؤلاء العائدين الإقامة في الريف، فغالبيتهم العظمى كان يعمل في أنشطة إقتصادية مدينية، و في حالة إقامة غالبية هؤلاء في المدن فإنهم سيزيدون من نسبة سكان المناطق الحضرية، مما يجعلنا نرجع الإحتمال الثالث لنمو المدينة الأردنية و هو 6٪ .

وعليه فإن الأردن سيشهد نموا سكانيا وحضريا سريعا، ولكن ليست هذه هي المشكلة، بل إن المشكلة هي التضخم الحضري. فزيادة الحجم النسبي لسكان المدن الأردنية بالقياس إلى سكان الريف يشكل نوعا من الإختلال في التطور الإقتصادي و الإجتماعي، هذا الإختلال هو سبب و نتيجة للتشوه الذي يصيب الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية. فالمدن المحيطة بعمان قد بدأت تتصل ببعضها لينشأ لدينا مركب حضري ضخم يمتص ثروة الأردن، و يخل بالتوازن الحضري الداخلي، أي أن محصلة إتجاهات التحضر الحالية، ستؤدي إلى مزيد من التضخم الحضري. وبالتالي مزيدا من التخلف، و زيادة في أعباء التنمية.

إن زيادة سكان المدن تخلق إحساسا متزايدا بضرورة الإبطاء من معدلات نمو المدن، فمشكلات الإسكان و المواصلات و الكهرباء و المياه، و غير ذلك من الخدمات الحضرية قد وصلت إلى ما يشبه الأزمة الطاحنة، و السياسات التي أتبعت حتى الآن لم تؤد إلى حل هذه المشكلات، لا سيما و أن غالبية المشروعات و المدن السكنية التي أقيمت في السبعينات و الثمانينات قد أقيمت حول مدينة عمان، مما يجعلنا نتنبأ بنشوء منطقة متروبوليتانية *Metropolitan Region* تضم بالإضافة إلى عمان كافة المدن المحيطة بها.

وعليه فلما كانت مشكلة التضخم الحضري التي تشهدها عمان و المدن المحيطة بها هي نتاج لعدة عوامل و ظروف شهدها - و لا يزال - المجتمع الأردني منذ إنشاء الدولة، فلا مناص من مواجهة هذه المشكلة و التصدي لهذه الظروف و العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و المركزية. و يبدو أن ذلك سوف لن يتحقق إلا بإحداث تغيير جذري في البنية الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الأردني، مقرونا ذلك بتطبيق العدالة الإجتماعية ببعديها الرأسي و الأفقي، و نقل وظائف العاصمة و خدماتها و مرافقها و مزاياها إلى المحافظات التي تعاني من الكثافة السكانية. إن مواجهة التضخم الحضري في عمان و المدن المحيطة بها يستلزم إعادة تخطيط القرية الأردنية إقتصاديا، و إجتماعيا، و ثقافيا، و فزيقيا، فتخطيط القرية و إعادة دورها الإنتاجي إليها سيؤدي حتما إلى تعديل علاقتها بالعاصمة و

بالمدينة من علاقة تبعية إلى علاقة تكامل، و إلى تحلل و تلاشي مشكلاتها تدريجيا.

و في هذا الإطار تتحقق التنمية بكل جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، و تتوقف القرية عن تصدير مشكلاتها إلى عمان و محيطها، و يسهل في الوقت نفسه وضع سقف أعلى لعمان، و أرضية لنمو الريف و عواصم المحافظات.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة سابين تالياوبإيجاز أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

1 - أثبتت الدراسة صحة الفرض الأول المتعلق بالعلاقات السكانية بين البادية و الريف و المدينة، هذه العلاقات التي تميزت بالتوازن بينها لقرون عديدة. ولم يبدأ الإختلال في التوازن السكاني بين هذه الأنماط الثلاثة إلا بعد تأسيس الدولة وتركز المؤسسات، و الدوائر الحكومية، و الخدمات في مدن معينة.

2 - إن المدن ذات الكثافة السكانية العالية و التي تتمثل في المحور الحضري الممتد من الزرقاء إلى عمان قد نشأت بدون أساس ريفي إنتاجي، بل نشأت نتيجة لتطور قطاع الخدمات المرادف للتوسع في أجهزة الدولة، و الذي يعتمد على القروض و المساعدات الخارجية بدرجة رئيسية مما يعزز علاقات التبعية فالمساعدات تصب في جهاز الدولة، و تتركز أجهزة الدولة و خدماتها في عمان، الأمر الذى أدى إلى نمو حضري تابع واضح في عمان و المناطق المحيطة بها، و هذا ما يثبت صحة الفرض الثاني.

3 - طرأ تحول ديموغرافي كبير تمثل في تضاعف عدد سكان الأردن خلال فترة قصيرة، و تضاعف أيضا عدد سكان المدن، نتيجة للهجرات القسرية للفلسطينين، و إزدياد نفقات الدولة، مما أدى إلى تحضر سريع و تابع في نفس الوقت، و هو ما يثبت صحة الفرض الثالث.

الهوامش

1 - هذا الفرع هو علم الإجتماع الحضري، و يعني بصورة خاصة بتوضيح السمات الأساسية للبيئة، و أثرها في النشاط الإنساني، و بيان الوظائف الإجتماعية للمدينة و مالها من أثر على سكانها.

2 - حول تعريفات التحضر، أنظر:

- بدوى، السيد محمد، التحضر، في « معجم العلوم الإجتماعية » إعداد نخبه من الأساتذة المصريين و العرب المتخصصيين، تصدير إبراهيم مدكور، الشعبه القومية للتربية و العلوم و الثقافة « يونسكو»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص ص 123-124.

- *Thomlinson, Ralph: Urban Structure; Random House; N.Y. 1969 P42.*

3 - للوقوف على تفصيلات واسعه لتعريف المدن، أنظر: حمدان، جمال، جغرافية المدن، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1977، ص ص 5-14. و قد إعتبرت الأمم المتحدة، أي تجمع سكاني يصل عدد سكانه إلى 20،000 نسمة مدينة، في حين أن دائرة الإحصاءات الأردنية تعرف المدينة بأنها:«ذلك التجمع السكاني الذي يكون مركزا للمؤسسات الحكومية و الحركة التجارية و المالية و الصناعية و المواصلات و مراكز للمستشفيات و دور العلم و أماكن اللهو». و قد حددت المنطقة الحضرية في الأردن وفقا لتعداد عام 1961 «بأنها كل تجمع سكاني فيه 5،000 نسمة فأكثر». و قد أضيف إلى هذا التعريف مراكز المحافظات و

الألوية في تعداد عام 1979. و من الدراسات الأردنية الرائدة في هذا المجال دراسة إدريس فالح العزام عن التحضر و علاقته بالأسره الأردنية من وجهة نظر بنائية وظيفية، و قد حدد المدينة الأردنية بالمقاييس التالية:

- الأساس العددي (الحجم): و يشترط أن يبلغ عدد السكان في المراكز الحضريه 10،000 نسمة بأستثناء مخيمات اللاجئيين الفلسطينين.

- الأساس الإداري: حيث تعتبر كمدينة جميع مراكز المحافظات و الألوية حتى لو لم تستكمل هذا العدد السكاني.

-الأساس الإقتصادي: حيث تعتبر كمدينة كل مركز سكاني يتراوح سكانه ما بين 5،000-9،999 إذا عمل ثلثا الذكور أوأكثر العاملين إقتصاديا في مهن غير زراعية.

أنظر:

إدريس فالح العزام، التحضر و أثره في الأسرة الأردنية من وجهة نظر بنائية وظيفية، رسالة دكتوراه غير منشوره،جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1975،ص76.

و أنظر كذ لك عرضا لهذه الدراسة في علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة ، ط 6، القاهرة، دار المعارف،1981،ص ص 264-275.

4 - من بين الرحالة الذين زاروا إربد كل من: سيلاه ميرال Mirrill,s الذي زارها عام 1875، و لورنس أوليفانت Olivant,l 1879، وجوتلب شوماخر Schumacher,G 1879، وربنسون ليس Less,R، 1890، و جودريش فرير Freer,G،1903.

أنظر:

الموسى، سليمان (مترجم)، في ربوع الأردن، من مشاهدات الرحالة 1875-1905، عمان، 1974.

5 - أنظر:

صحيفة الرأي الأردنية، عدد 7664، تاريخ 28-7-1991، ص 1.

المراجع

أولا: المراجع العربية

1 - ابراهيم، سعد الدين، حاضر المدن العربية ومستقبلها، الفكر العربي، آدار- مارس - نيسان - ابريل، 1979.

2 - ابراهيم، سعد الدين، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ط 2، عمان، منتدى الفكر العربي،1988.

3 - بيركهارت، رحلات بيركهارت، الجزء الثاني، في سورية الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، عمان، وزارة الثقافة والاعلام، 1969.

4 - الحسيني، وآخرون ، السيد محمد، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، ط 2، القاهرة، دارالكتب الجامعية، 1975 .

5 - حمدان، جمال، جغرافية المدن، ط 2،القاهرة، عالم الكتب، 1977،

6 - دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، النشرة الاحصائية العامة لعام1950، عمان، 1951.

7 - دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، نتائج التعداد العام،1961.

8 - دائرة الاحصاءات العامة الاردنية، نتائج التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1979.

9 - شكري، علياء، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، ط 2، القاهرة، دار المعارف، 1981.

10 - العابدي، محمود، عمان، ماضيها وحاضرها، عمان، منشورات أمانة العاصمة، 1971.

11 - العزام، ادريس فالح العزام، التحضر واثره في الاسرة الاردنية من وجهة نظر بنائية وظيفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 1975.
12 - محافظة، على، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الامارة 1921 - 1946، عمان، الجامعة الاردنية، 1973.
13 - الموسى، سليمان، والماضي، منيب، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان 1959.
14 - الموسى، سليمان، تأسيس الامارة الاردنية 1921 - 1961، عمان، 1974.
15 - الموس، سليمان (مترجم)، في ربوع الأردن، من مشاهدات الرحالة، 1875 - 1905، عمان، 1974.

2 - المراجع الانجليزية

1 - Banks, S.Arther, and Carr, David,Urbaniza Alongitudinal, Analysis, Comparative International Development (C.I.D),Vol.4,Mu 2,1974.
2 - Konik off,A Trans -Jordan: An Economic Survey, Jerusalem, 1946.
3 - Thomlinson, Ralph,(Urban Structure) Random House,M.X,1969.